

دور تكنولوجيا المعلومات في عولمة الأسواق المالية بين الفرص والتحديات

أ. أحسين عثمانى
hassine_ath40@yahoo.fr
كلية العلوم الاقتصادية،
جامعة أم البواقي

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أهمية ودور تكنولوجيا المعلومات كمتغير إستراتيجي في العولمة الاقتصادية، وتحديد الفرص المتاحة والتحديات المفروضة بالنسبة للأسواق المالية، مع الإشارة إلى طبيعتها في بيئة تتسم بتطورات سريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوجه العالم نحو اقتصاد المعرفة. وقد أكدت هذه الدراسة أن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال كان له الدور الرئيسي في عولمة الأسواق المالية وتحقيق النمو في تلك الأسواق. غير أن الحذر يبقى قائما نتيجة بروز أسواق مالية غير منظمة تتم فيها جميع المبادلات إلكترونيا وتعتمد في معاملاتها على استخدام قوى الحاسبات الإلكترونية. هذه التكنولوجيا، نتج عنها أدوات ومشتقات مالية جديدة ساهمت في حدة الأزمة المالية العالمية التي تعصف بالاقتصاد الأمريكي وبدأت تداعياتها على باقي دول العالم تلوح بالأفق.

Abstract:

This study aims at revealing the importance of the role of information technology as a strategic variable in the economic globalization, and to identify opportunities and challenges imposed for financial markets, with reference to nature in an environment of rapid developments in information technology, communication and a world directed towards a knowledge economy.

This study shows that the evolution of information and communication technology has had a key role in the globalization of financial markets and growth in those markets. However, caution remains in place as a result of the emergence of unregulated financial markets where all transactions are carried out electronically and rely on the use of computers. This technology resulted in new tools and financial products which contributed to the global financial crisis plaguing the American economy, and its adverse effects on the rest of the world looming.

مقدمة:

شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين مجموعة من التغيرات الاقتصادية، حيث تمثلت تلك التغيرات في الاتجاه نحو تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية سواء في مجال التجارة السلعية والخدمية، أو في مجال الأسواق المالية، أو في مجال العملية الإنتاجية. وقد أطلق على هذه التغيرات تعبير ظاهرة العولمة.

ويلعب النمو غير العادي لحجم المعاملات الدولية بأسواق المال دوراً أساسياً في زيادة الوزن النسبي لعولمة الأسواق المالية، حيث أدت تلك التغيرات في مجال الأسواق المالية إلى تغيير في المفهوم التقليدي للأسواق المالية، ونشوء أسواق مالية غير تقليدية يتمثل الغرض الرئيسي منها توفير أدوات استثمارية حديثة وليست أدوات لتجميع المدخرات وتحويلها إلى القطاع الحقيقي باقتصاد ما.

وقد أدى التطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى حدوث ثورة في مجال الخدمات، فأصبحت صناعة الخدمة هي المستثمر الأساسي في التكنولوجيا وتلعب دوراً هاماً في زيادة درجة العولمة، نظراً لما تؤدي إليه من زيادة الربط بين الاقتصاديات المختلفة على مستوى العالم، وقد ساعدت ثورة المعلومات على إمكانية الاتصال بالأسواق المالية العالمية والحصول على معلومات حول الصفقات والعمليات المنفذة بتلك الأسواق. وأصبح قطاع الخدمات بشكله الجديد من أكثر القطاعات ديناميكية من حيث النمو، وطبيعة التطور الحاصل في القطاعات الأخرى مرهوناً بالتطورات التي تحدث في هذا القطاع.

وإذا كانت فكرة العولمة المالية تعزى لتحرير الأسواق المالية في الدول المصدرة والمتلقية لها، فإن بروز أسواق جديدة تجمعها وتنظمها شبكات الحواسيب المتصلة مع بعضها البعض توفر المعلومات عن الأدوات المالية الجديدة التي تتعامل بها تلك الأسواق. ويضاف إلى ذلك انخفاض تكاليف المعلومات وابتكار أدوات مالية جديدة وكلها ساعدت على النمو الكبير للمعاملات المالية الخارجية.

المشكلة محل الدراسة: Problem of Research

ومع تزايد دور وأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالنسبة للعولمة ومؤسساتها، فإن تحديد هذا الدور وأهميته في زيادة كفاءة الأسواق المالية واستمرار نمو أدائها الاقتصادي يبقى محل الاهتمام والبحث عن الفرص من تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتحدياتها المفروضة في مجال عولمة الأسواق المالية.

فرضية الدراسة: Hypothesis of Research

تقوم الدراسة على اختبار الفرضية الآتية:

الفرضية الأولى: يؤدي تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى زيادة كفاءة الأسواق المالية.

أهداف الدراسة: Objectives of Research

من العرض السابق للمشكلة محل الدراسة يمكن تحديد الأهداف الرئيسية للدراسة المتمثلة فيما يلي:

- 1- عرض الإطار النظري لعملية عولمة الأسواق المالية.
- 2- معرفة الخطوات التي اتخذت لعولمة سوق المال.
- 3- التعرف على الآثار الايجابية لتكنولوجيا المعلومات على الأسواق المالية.
- 4- التعرف على التحديات التي يجب مواجهتها في ظل تكنولوجيا المعلومات.

منهج الدراسة: Method of Research

المنهج المتبع تعتمد هذه الدراسة على التحليل النظري لأثر تكنولوجيا المعلومات على كفاءة الأسواق المالية، كما تركز الدراسة على وصف وتحليل أداء الأسواق المالية وأهم الأزمات المالية التي واجهتها الأسواق المالية وصولاً إلى الخاتمة التي تهدف إلى عرض ما انتهت إليه الدراسة، من وضع ملامح

لسياسة مقترحة بشأن كيفية الدخول الآمن للأسواق المالية الناشئة في اتجاه العولمة المالية، أو بتعبير آخر كيف يمكن للأسواق المالية الحصول على المزايا المتوقعة من زيادة اتجاهها نحو العولمة المالية، وفي ذات الوقت تجنب الآثار السلبية المصاحبة لزيادة ذلك الاتجاه.

أولاً: طبيعة وتنظيم هيكل الأسواق المالية

يتعرض هذا البحث للدور الذي تقوم به الأسواق المالية في الاقتصاد من خلال طبيعة أسواق رأس المال وأهميتها في النظام المالي وتقسيمات تلك الأسواق.

1- طبيعة الأسواق المالية

1-1- مفهوم الأسواق المالية:

ينصرف التعريف التقليدي للسوق إلى اعتباره المكان الذي يتم فيه الالتقاء بين عارضين وطالبي سلعة محددة. غير أن عامل المكان في تحديد السوق بدأ يتلاشى مع تطور وسائل الاتصال التي أدت إلى عدم إلزامية حضور المتعاملين في السوق للقيام بعملياتهم وهو ما ينطبق على أسواق رأس المال. ومفهوم سوق الأوراق المالية ومكوناتها الأساسية لا يختلف في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، فكلتاها تتطلب إصدار أولي وسوق تداول ثانوي. أما مكونات كل منهما فتأخذ أشكالاً ومسميات مختلفة.

ويمكن تعريف السوق المالية أنها: "آلية يتم من خلالها تداول الأصول المالية بيعة وشراء، وتمكن تلك الآلية من تحويل الموارد المالية من القطاعات الاقتصادية ذات الفوائض المالية وتوزيعها إلى القطاعات الاقتصادية التي تعاني من عجز في الموارد المالية.¹

1- عاطف وليم اندراوس، أسواق الأوراق المالية- بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص. 21.

1-2- أهمية الأسواق المالية:

يعكس وجود أسواق الأوراق المالية فوائد على الاقتصاد بصفة عامة وعلى أطراف التعامل بصفة خاصة. وتتجلى تلك الأهمية فيما يلي:¹

- توفير السيولة: يقصد بالسيولة القدرة على تحويل الأصول المالية إلى قوة شرائية أو تحويل القوة الشرائية إلى أصول مالية، وذلك بسعر يقترب من القيمة السوقية العادلة خلال فترة زمنية وجيزة. وتعد السيولة أحد الوظائف الرئيسية للأسواق المالية التي تسهم في النمو الاقتصادي. إلا أنها في بعض الحالات قد تكون عائقاً للنمو الاقتصادي وذلك للأسباب المختلفة كزيادة السيولة التي تضعف من الحافز على الرقابة على أداء الشركات.²

- توفير المعلومات حول الشركات وتحسين إدارتها: تسمح البورصة³ من خلال السيولة المرتفعة بتوفير المعلومات حول الأوراق المالية المتداولة في السوق للمستثمر، مما يمنحه صورة للمقارنة بين الأسعار الحقيقية والسوقية للورقة. وقد نشأ جدلاً حول إمكانية قيام سوق الأوراق المالية بتوفير الباعث للمستثمرين لتجميع المعلومات عن المشروعات، حيث أشار كل من ليفاين وزيرفوس Ross

² - عبد النافع الزرري، وغازي فرح، الأسواق المالية (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2001)، ص. 22 و23.

³ - Asli Demirgüç Kunt and Ross Levine, "Stock Market Corporate Finance and Economic: An Overview," *The World Bank Economic Review*, Vol. 10.Nº. 2, PP.223-239.

⁴ - كلمة البورصة: ترجع إلى الإيطاليين الذين أسسوا لأول مرة البورصة، وقد اشتق هذا الاسم من اسم تاجر إيطالي غني هو فان دين برص Van den Bourse. وكان يمتلك فندقاً في مدينة بريج البلجيكية، وأصبح ملتقى للتجار في القرن الخامس عشر لإتمام العمليات التجارية... وقد ظهرت بورصة بال عام 1683، وفي لندن عام 1695، وفي القرن الثامن عشر بمدينة فينا عام 1762، وفي نيويورك عام 1792، وفي القرن التاسع عشر في بروكسل عام 1801، وروما عام 1822. انظر: عصام فهد العريبي، الاستثمار في بورصات الأوراق المالية - بين النظرية والتطبيق (دمشق: دار الرضا للنشر، 2002)، ص. 23.

Levine and Sara Zervos¹ إلى أنه كلما اتسعت السوق كلما كان باستطاعة المستثمر الذي يملك قدرا من المعلومات تحقيق أرباح قبل أن تصبح المعلومات متاحة للجميع، وقبل أن تتغير الأسعار لتعكس تلك المعلومات، مما ينشئ الحافز لدى المستثمرين لتجميع المعلومات.

بينما يرى ستيجليتز Joseph Stiglitz² أن سوق الأوراق المالية تخفض من الباعث لدى المستثمرين على الإنفاق الخاص لاقتناء المعلومات، نظرا لانعكاس تلك المعلومات بسرعة من خلال أسعار التداول. كما تؤدي المنافسة بين الوسطاء الماليين إلى زيادة كمية ونوعية المعلومات وجعلها متاحة لأكثر عدد من المستثمرين بدون تكلفة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأسواق المالية ذات الكفاءة تتصف بعدم قدرة المتعاملين بها على الاستفادة من المعلومات الداخلية في تحقيق الأرباح، كما تتصف بسرعة استجابة الأسعار للمعلومات العامة والخاصة المتاحة.

- تنوع المخاطر: توفر سوق رأس المال تلك الوظيفة للمستثمرين من خلال توفير العديد من الأدوات الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويؤدي تطوير الأسواق المالية واندماجها في الأسواق العالمية إلى زيادة قدرة الأسواق المالية التقليدية على أداء تلك الوظيفة، كما تلعب الأسواق المالية غير التقليدية دورا بارزا في تنوع المخاطر وخفض درجتها إلى حدودها الدنيا.

2- تقسيمات أسواق رأس المال

تقسم سوق رأس المال إلى سوق نقدي يتسم بقصر آجال الاستحقاق في العمليات التي يتضمنها، وسوق مالي يهتم عادة بالعمليات طويلة الأجل. ومع ذلك

⁵ - Ross Levine and Sara Zervos, "Stock Market Development and Log Run Growth", **The World Bank Economic Review**, Vol. 10.N°. 2, PP.223-239.

⁶ - Joseph. Stiglitz., "Credit Markets and The Control of Capital ", **Journal of Money Credit and Banking**, , Vol. 17.N°. 2, (May 1985), PP.133-152.

فمن الصعوبة وضع حدود بين السوقيين في ظل تحول بعض العمليات القصيرة الأجل إلى عمليات متوسطة أو طويلة الأجل أو العكس.

وتنقسم السوق المالي عادة إلى السوق الأولي Primary Market يتم فيها إصدار الأوراق المالية لأول مرة، وتضطلع المؤسسات المالية المتخصصة - عادة بنوك الاستثمار - بمهمة الوساطة بين مصدري الأوراق المالية والمستثمرين فيها عن طريق الاكتتاب العام. أما السوق الثانوية Secondary Market فيجرى فيها تداول الأوراق المالية المصدرة في السوق الأولية، وتعمل السوق الثانوية على تحقيق السيولة وتنشيط المدخرات. ويوضح الشكل رقم 1 تقسيمات أسواق رأس المال وأسواق النقد.

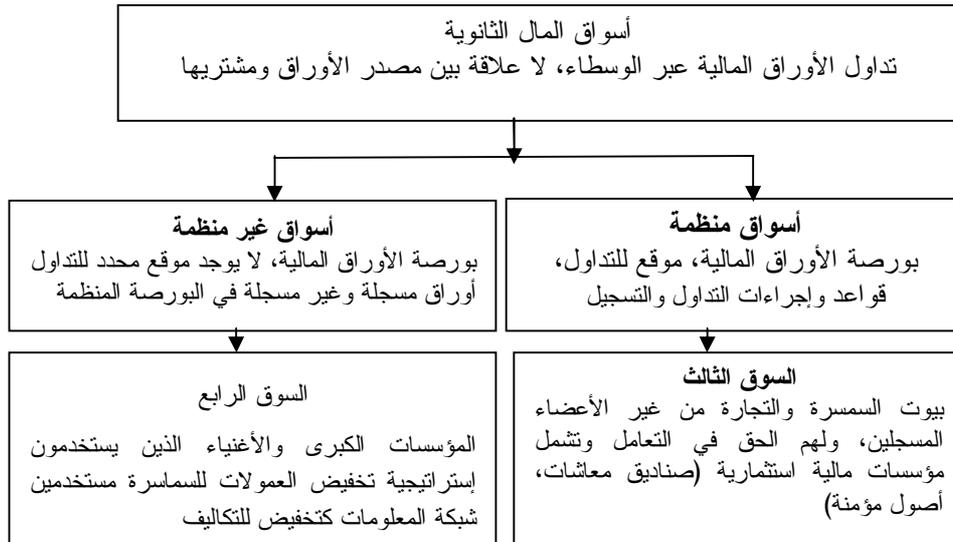
وتنقسم الأسواق الثانوية بدورها إلى أسواق منظمة وأخرى غير منظمة، حيث تضم السوق المنظمة البورصات التي تخضع لقوانين وتدابير تنظيمية تشرف على إدارتها وقبول إدراج الأوراق المالية بها هيئات متخصصة. وأما الأسواق غير المنظمة فليس لها مكان محدد للتداول. وتعرف بالتعاملات على المنضدة .Over the Counter

وتمثل الأوراق المالية غير المسجلة في البورصة الرسمية - الأسواق المنظمة- أهم المنتجات المالية المتداولة، خاصة السندات، في حين يتم تداول الأسهم على نطاق ضيق في هذه السوق. ونظراً لعدم تقيدها بالمكان، فإن تحديد أسعار التعاملات في الأسواق غير المنظمة يتم وفقاً للمفاوضات التي تتم بين البائع والمشتري عن طريق شبكة متطورة من وسائل الاتصال تساهم في التخفيف من أعباء التعاملات.

وتتفرع عن الأسواق غير المنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية السوق الثالثة والسوق الرابعة، حيث يتضمن هذين الأخيرين الصفقات التي تتم حول القيم المنقولة المدرجة في البورصة، لكن عملية التداول تتم خارج السوق الرسمية. ويتم الاعتماد في السوق الثالث على نظام معلوماتي للسمسرة Proprietary Trading Systems يعمل وسطاء البورصة على تزويده بالأوامر. أما السوق الرابعة فيتم التفاوض فيها بين المستثمرين بشكل مباشر، وتسمح هذه السوق بتنفيذ أوامر تتميز بحجم كبير من الأوراق المالية. ويلخص الشكل رقم 2 مختلف تقسيمات أسواق رأس المال الثانوية.

الشكل رقم 2

تقسيمات الأسواق المالية الثانوية



المصدر: محمد محمود الداغر، الأسواق المالية، أوراق، بورصات، الإصدار الثاني عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007، ص. 45.

ومن بين أسواق الأوراق المالية غير المنظمة "ناسداك"¹ NASDAQ الاتحاد الوطني لتجارة الأوراق المالية غير المنتظمة National Association of Securities Dealers: Automated Quotation وتتعامل "نازداك" باسم ما يقارب 5400 شركة ومنها شركات التقنية الآلية وفيها يجري نشر المعلومات والأسعار بنظام عالي الأتمتة Highly Automated، كنظام التسعير الآلي للبورصة SEAQ الذي يمثل اختصار لـ Stock Exchange Automated Quotations، وهو عبارة عن نظام إلكتروني يعرض أسعار البيع والشراء للأوراق المالية من قبل المتعاملين بسعر السوق، إضافة إلى حجم من الأوراق المالية التي سيتعاملون بها.

ويقسم البعض سوق المال إلى ثلاثة أسواق لكل منها خصائصها وسياساتها وهي: سوق النقد، سوق رأس المال، وسوق الأوراق المالية.² ويشمل التقسيم المبين في الشكلين رقم 1 و2، مختلف التقسيمات. وعلى الرغم من تعدد الأسواق وتنوع طبيعة وعمليات تنظيمها، إلا أنها جميعا تخضع لقواعد تتراوح ما بين تشريعات ولوائح ملزمة، وما بين أعراف وأخلاق مهنية. لذلك يلاحظ أن الحكومات وإصدار الأوراق المالية يهتمان بالإشراف والمتابعة للأسواق المالية ونشر المعلومات والشفافية، وتهيئة البنية التحتية خاصة وسائل نشر المعلومات لتسهيل عمل أطراف السوق.

ثانياً: الإطار النظري لعولمة الأسواق المالية

في محاولة لتناول الجوانب المختلفة لظاهرة العولمة تم تناول المفاهيم المختلفة السائدة عن تعبير العولمة ومدى اختلافها عن تلك التي سادت في الماضي، والعولمة المالية، ومراحل تطور تلك الظاهرة. مع التركيز على أهم محاورها.

¹ - نفس المرجع، ص ص. 245-247.

² - اندراوس، مرجع سابق، ص. 15.

1- مفاهيم أولية عن العولمة

شهد العقد الأخير من القرن العشرين العديد من الدراسات التي تعرضت بالبحث والتحليل للظاهرة التي أطلق عليها تعبير العولمة،¹ وذلك في محاولة لتظير الجوانب المختلفة للظاهرة، ووضع تعريف واضح ومحدد للتعبير الشائع الاستخدام، المرتبط بالعديد من المجالات، فقد تكون العولمة عسكرية، سياسية، ثقافية، اجتماعية أو اقتصادية.²

1-1- مفهوم العولمة الاقتصادية

على الرغم من عدم وجود اختلافات جوهرية بين معظم محاولات صياغة تعريف محدد لتعبير العولمة، إلا أنه سوف يتم استعراض بعض تلك المحاولات وصولاً إلى صياغة موحدة تتبناها الدراسة.

أ- لقد أشار كل من هانز سينجر ومارجان سفي تش Marjan Svethcic and H.W.Singer³ إلى صعوبة إيجاد تعريف محدد للعولمة الاقتصادية. إلا أنهما استنبطا تعريفاً ضمناً لذلك التعبير على أساس أنه: "التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة على التعاون والارتباط العالمي في ظل فرضية أن العالم قرية واحدة".

¹ - من هذه الدراسات على سبيل المثال:

Paul Hirst and Grahame Thompson, "Globalization in Question: The International Economy and The Possibilities of Governance," Polity press, Ox.UK,1996.

² - يرجع في التعريفات المختلفة للعولمة إلى:

Robert O. Keohane and Joseph S. Nye Jr, "Globalization What's New? What's Not?(And So What?)", Foreign Policy, spring 2000, Issue118, pp.104-105.

³ - Marjan Svethcic and H.W.Singer, "World Economy: Challenges of Globalization and Regionalization", Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press, New York, St. Martin Press, 1996, P.19

ب- وقد أكد جيمس ميتلمان James H. Mittelman¹ على ذلك المفهوم بتعريف العولمة الاقتصادية على أنها: "تغلب الاتصالات ووسائل النقل الحديثة على الحدود بين الدول، وزيادة درجة التفاعل بين أطراف الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود الدولية."

ج- وعرفها بيرون أوجست Byron G. August² بأنها: "زيادة حجم وأهمية انتقال الأفراد والسلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفكار عبر الحدود الدولية، في حين عرفها هيرمان دالي Herman E. Daly³ على أنها: "الاندماج الاقتصادي العالمي للعديد من الاقتصاديات القومية داخل اقتصاد عالمي واحد من خلال حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال والموارد البشرية"، أو بتعبير آخر "إزالة الحدود القومية للأغراض الاقتصادية."

ويتبين مما سبق، الخلط في تعريف العولمة ما بين الظاهرة ودرجة انتشارها أو انحسارها Deglobalization. وفي هذا الصدد أشار كل من روبرت كوهين وجوزيف Robert O. Keohane and Joseph S. Nye Jr⁴ إلى وجوب التفرقة ما بين التعبيرين السابقين.

د- يشير كوهين إلى التعبير الأول Globalism على أنه: "ظاهرة ذات جذور قديمة تعرف بأنها: "شبكة من الاعتماد المتبادل عبر المسافات المتنوعة والمتعددة التي تقوم من خلال تدفقات رؤوس الأموال والسلع والمعلومات والأفكار والموارد البشرية. "أما التعبير الثاني فيشير إلى أنها: "عملية ازدياد

¹ -James H. Mittelman, "How Does Globalization Really Work?" in James H. Mittelman, Lynne Rienner (editors), **Globalization: Critical Reflection**, Lynne Rienner Publishers, Boulder, London, 1996, P.229.

²-Byron G. August, "What's So New About Globalization?" **New Perspectives Quarterly**, (January 1998), p.1.

³-Herman E. Daly, "Globalization Versus Internationalization: Some Implications," **Global Policy Forum**, 1998, New York, P.1

⁴ -Keohane and Nye Jr, Op.Cit., p.105.

أو نمو الظاهرة"، في حين يشير التعبير الأخير إلى أنها: "عملية انحسار الظاهرة."

ويستخلص مما سبق أن تعريف ظاهرة العولمة الذي سوف تتبناه الدراسة في مراحلها المختلفة يبين أنها تعني اتجاه نحو اندماج الأسواق المالية والسلعية للدول المختلفة - بغض النظر عن الحدود القومية أو الإقليمية - في سوق مالي سلعي واحد، يقوم على أساس المنافسة الكاملة، وحرية انتقال السلع ورؤوس الأموال، ووحدة التشريعات والبيئة التكنولوجية.

1-2- أوجه الاختلاف بين العولمة في الماضي والحاضر

بالرغم أن تعبير العولمة يعد تعبيراً حديث الاستخدام، إلا أنه يعبر عن مرحلة جديدة من ظاهرة قديمة سادت خلال القرن التاسع عشر. ويمكن تحديد العوامل المختلفة فيما بين المرحلتين الأولى السائدة خلال القرن التاسع عشر والثانية نهاية القرن العشرين فيما يلي:¹

1-2-1- انتقال الموارد البشرية: المرحلة الأولى من العولمة كانت تتصف بحرية وتشجيع انتقال الموارد البشرية، بينما شهدت المرحلة الثانية من العولمة وضع قيود على حركة انتقال الموارد البشرية، وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر البديل الأنسب للانتقال المادي للموارد البشرية في ظل سيادة عولمة الإنتاج.

1-2-2- نمط التجارة الدولية: كانت التجارة الدولية في الفترة من 1870-1913 تقوم على أساس التبادل بين القطاعات عبر الدول Inter-Sectoral trade، حيث كانت المبادلة تتم بين المواد الخام والسلع المصنعة، وأصبحت تتصف في

¹ - أشار كل من روبرت كوهين وجوزيف إلى أن العولمة في الحاضر تختلف عن العولمة في الماضي من حيث سيولة نظم الاتصالات وكثافة شبكات الاعتماد المتبادل وتنوعها وزيادة عدد المشاركين بها.

العقدين الأخيرين من القرن العشرين بالتجارة بين الشركات الأطراف ذوي العلاقة intera-firm trade. كما اتصفت المرحلة الثانية من العولمة بانخفاض التجارة في السلع وبصفة خاصة السلع الأولية عن المرحلة الأولى.¹

فضلا عن ذلك فإن توزيع عمليات الاندماج والتملك حسب القطاعات يبين أن العمليات في قطاع الخدمات بسبب المنافسة الشديدة تفوق قيمة العمليات بالقطاعات المختلفة.

الجدول 1
توزيع عمليات الاندماج والتملك حسب القطاع
مليون دولار أمريكي

السنة	2002	2004
القطاع		
القطاع الأولي	9.309	4.766
قطاع الخدمات	243.371	256.156
القطاع الصناعي	115.460	119.674
قطاعات أخرى	1.248	2
المجموع	369.789	380.598

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، "الشركات المتعددة الجنسيات والبنية التحتية، تقرير الاستثمار الدولي، 2008.

وقد نتج في مجال الأسواق المالية عن اتحاد الشركتين "نازداك" و"أومكس" أو.إم.أكس" NASDAQ OMX Group بتاريخ يوليو 2007 تأسيس أول شركة بورصة وتكنولوجيا في العالم تدعى "مجموعة نازداك"، والتي تعد أضخم شبكة عالمية للبورصات تغطي العالم، والمتعاملين فيها عن طريق ربطهم بوسائل

¹ - نبيل حشاد، "الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي"، (القاهرة: الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001)، ص. 14.

تكنولوجيا، وتمثل 3900 شركة بقيمة 4.1 تريليون دولار من إجمالي القيمة السوقية.¹

كما أشار البنك الدولي إلى أن حجم التعامل على الصعيد العالمي لسوق اليورو- الدولار بلغ نحو مليار دولار في يوم العمل الواحد، أي ما يقارب 75 تريليون دولار في السنة، في حين لم يتجاوز حجم التجارة في قطاع السلع مبلغ 3 تريليون دولار.²

1-2-3- الاتصالات وتدفق المعلومات: تتميز المرحلة الحالية من ظاهرة العولمة بما يسمى ثورة الاتصالات وتدفق المعلومات،³ وظهور ما يسمى بالتجارة الإلكترونية إذ انخفضت تكلفة الاتصالات والنقل عبر الحدود الدولية، وأصبح تدفق المعلومات عبر تلك الحدود أسهل وأسرع، والتعامل في الأسواق المالية أو السلعية يتم عبر الحدود الدولية خلال أجزاء من الثانية بشبكات الكمبيوتر. وقد بدأ العمل بنظام تداول جديد Elect Trade في بورصة لندن ابتداء من 18 جوان 2007، ومع انطلاق هذا النظام سيتمكن المستثمرون من الاستفادة من مميزاته من حيث سرعة إجراء عمليات التداول وكفاءتها. ويساهم النظام في نمو حجم التداول وزيادة عدد العقود في جميع أسواق المال الأوروبية وبأقل من خمس التكاليف السابقة.⁴

1-2-4- حجم وتشابك المعاملات المالية: تتصف المرحلة الحالية من ظاهرة العولمة بزيادة حجم المعاملات المالية الدولية، وتنوع البدائل الاستثمارية عبر الأسواق الدولية، ونشوء أسواق جديدة، وزيادة عدد المشاركين في تلك

¹ - www.nasdaqomx.com.

² - http://mcsr.net/activities/018.html.

³ - حازم البيلاوي، "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة"، عالم المعرفة، العدد رقم 257، مايو، 2000، ص ص. 83.

⁴ - بورصة عمان: www.194.165.154.68/ar

الأسواق.¹ وقد أظهرت دراسة حول أعداد الشركات المدرجة في الأسواق الناشئة أعدها اتحاد البورصات العالمية - FIBV والذي تم تغيير اسمه ليتلاءم مع المتغيرات التي عرفتها الأسواق المالية العالمية ليصبح World Federation of Exchange، وأيضا تم تغيير اسم موقع الاتحاد على الإنترنت إلى: world-exchange.org، إذ تبين تلك الدراسة أن الهند التي تحتل المرتبة الأولى بين الأسواق الناشئة، وصل عدد الشركات المدرجة في بورصة مومباي إلى 5853 شركة بقيمة سوقية وصلت إلى 148.1 مليار دولار أمريكي.²

1-3- تعريف العولمة المالية

تعد الأسواق المالية الأكثر نمواً وتطوراً خلال النصف الأخير من القرن العشرين سواء من حيث حجم وتنوع الأسواق أو عدد المشاركين في هذه الأسواق أو البدائل الاستثمارية المتاحة، إذ أصبح التعامل على الأدوات المالية يتمتع باستقلال كبير ونمو مطرد عن التبادل التجاري للأصول المادية العينية.

1-3-1- مفهوم العولمة المالية:

مع اتساع نطاق الإدراك لأهمية الأسواق المالية أصبحت صياغة تعريف محدد لتعبير العولمة المالية Globalization of Financial Markets محورا للعديد من الدراسات. وفي هذا الإطار يشير حازم البيلاوي³ إلى العولمة المالية بتعبير الثورة المالية، ويعني بها: "انتقال العالم إلى نوع من الاقتصاد الرمزي تحركه الأصول المالية التي تنتقل من مكان إلى آخر، ومن عملة إلى أخرى في لحظات دون أن تعوقها سلطة"، وقد أضاف أن الثورة المالية في أدوات التمويل وأساليبه قد أدت إلى تجاوز الحدود السياسية. ويشير جيمس توبين James Tobin إلى العولمة

¹ - أطلق البيلاوي تعبير "الثورة المالية" على التطورات في مجال المعاملات المالية، انظر: مرجعه السابق، ص. 144-151 و 154.

² - بورصة عمان، المرجع السابق.

³ - البيلاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 155.

المالية على أنها: "تحرير وإعادة صياغة التشريعات التي تحكم المعاملات المالية الدولية، وأن المنطق وراء العولمة المالية يتمثل في زيادة مرونة الإحلال بين معدل العائد المعدل بالمخاطر على الأصول والديون المحلية ومعدل العائد على الأصول في الأسواق الدولارية، بحيث لا يوجد بينهما هامش يستطيع البنك المركزي المحلي من خلاله تحديد أسعار الفائدة المحلية."¹

ويصف أليساندرو سيزار Alessandro Cessar Ortuso الوضع الحالي للعولمة المالية على أنها: "سيادة للجانب المالي غير المنظم في بيئة تتصف بارتفاع ومرونة أسعار الفائدة والصراف، وأنها كازينو عالمي متكامل Casino Global، يسود فيه المقامرة والمضاربة على الاستثمار الإنتاجي، حيث الاستثمار الإنتاجي الذي يولد الطلب والنمو والدخل والعمالة حل محله الاستثمار المالي، أو بصورة أكثر تحديدا الاستثمارات المالية قصيرة الأجل وعالية السيولة.² ومن هنا، فإن العولمة المالية تتطوي على العناصر التالية:

- تطوير البيئة الاقتصادية والمالية التي تعمل من خلالها الأسواق المالية؛
- زيادة درجة الاندماج مع الأسواق المالية للدول الأخرى؛
- انخفاض درجة استقلالية السياسات والتشريعات المحلية؛
- تغيير الدور الرئيسي للأسواق المالية.

ويعتبر عنصر تطوير البيئة الاقتصادية والمالية الذي تعمل من خلاله الأسواق المالية، أهم العناصر نظرا لما تتطلبه عولمة الأسواق المالية من تحديث

¹-James Tobin, "Financial Globalization: Can National Currencies Survive? **Annual World Bank Conference Development Economics**, Washington D.C. (April,20-21,1998), P.6.

² - Alessandro Cessar Ortuso, "Brazilian Insertion in the Globalization Process and the Mercosul in Context", Conference on "Revising the Fundamental of State Market Relations in Post-Washington Concensus Era," February, 28-March, 2000, UNICAMP-CESIT Brazil, P.5.

وتطوير البيئة الاقتصادية والمالية التي تعمل من خلالها تلك الأسواق. وتتمثل المحاور الأساسية لعملية التحديث والتطوير في محاور العولمة المالية:

2- محاور العولمة المالية : تتكون العولمة المالية من المحاور الآتية:

1-2 - محور التحرير المالي Financial openness:

أدى التدخل المكثف من الحكومات في الدول النامية إلى التأثير السلبي على أداء الأسواق المالية، بحيث انخفضت معدلات الادخار والاستثمار المحلي، وانخفضت كفاءة هذه الأسواق في جذب وتخصيص المدخرات إلى أن أصبحت طاردة للمدخرات المحلية ظاهرة هروب رؤوس الأموال، الأمر الذي ساهم في تزايد الاتجاه نحو التحرير المالي، سيما في ظل سرعة تنامي ظاهرة العولمة المالية. ويعد تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وسعر الصرف من المكونات الرئيسية للتحرير المالي، وفيما يلي عرض مبسط لتلك المكونات:

أ- سعر الفائدة وسعر الصرف: إن ترك الأسواق تحدد سعر الفائدة والتوزيع الكفاء للالتزام يؤدي إلى تحسين الإنتاجية الحدية لرأس المال، وزيادة معدلات الادخار وتوجيهها إلى الاستثمار، الأمر الذي يعني زيادة حجم ونوعية الاستثمار.

وقد اختلفت الآراء حول سياسة سعر الصرف الملائمة للدول التي تندمج في الاقتصاد العالمي، حيث يرى ميشيل موسى¹ أنه لا توجد سياسة لسعر الصرف تصلح لكافة الدول في ظل كافة الظروف والشروط، وأنه من الصعب على الدول ذات الدرجة المرتفعة من الاندماج في الاقتصاد العالمي أن تحافظ على أسعار صرف مرتبطة بعملات أخرى.

¹- Micheal Mussa, "Alternative Exchange Rate Regimes," **The Egyptian Center for Economic Studies**, Distinguished Lecture Series. N°.14, PP. 16-18.

ويرى أليساندرو سيزار أنه في ظل العولمة المالية فإن سعر الصرف المعموم يعد الأكثر هيمنة، وأن إتباع سعر صرف ثابت ستكون تكلفته التضحية بأهداف السياسة الاقتصادية المحلية. إلا أنه يشير إلى احتمال تجنب الدول لمخاطر التقلبات وعدم الاستقرار من خلال سعر صرف مرن سوف يختلف من دولة إلى أخرى وفقا لمدى قوة أو ضعف عملتها.

ب- **تحرير تدفقات رؤوس الأموال:** وتشير بعض الإحصائيات إلى زيادة محفظة الأصول العابرة للحدود كحصة من إجمالي الأصول التي تديرها بلدان الأسواق المالية خلال الفترة 2001-2005 بما يربو على 100 في المائة، وبلغت ما يناهز 19 تريليون دولار أمريكي، وبنهاية 2005 قدر أن المؤسسات الأجنبية الرسمية تحوز أكثر من 50 في المائة من كافة ما يملكه الأجانب من الأوراق المالية الأمريكية طويلة الأجل.¹

2-2- محور إعادة صياغة التشريعات :Dérégulation

شهدت إعادة صياغة التشريعات المتعلقة بالقطاع المالي مزيدا من الاهتمام من جانب الاقتصاديين، نظرا لأهميتها كمحور أساسي في عملية عولمة الأسواق المالية، فضلا عن التغيرات والأزمات التي شهدتها القطاع المالي في العديد من دول العالم.

وفي إطار المجهود الجماعي لإعادة صياغة القواعد المنظمة لعمل الأسواق المالية بقطاعها المصرفي وغير المصرفي، ظهرت المبادئ الرئيسية للإشراف

¹ - سيليا بازار باشيو جلو، مانجال جوسوامي، وجاك ري Celya Pazarbasioglu, Mangal Goswami, and Jack Ree، "الوجه المتغير للمستثمرين، تداعيات الارتفاع الحاد لتدفقات رأس المال على الاستقرار المالي"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007، المجلد 44، العدد 1، ص. 30.

الفعال على البنوك التي وضعتها لجنة بازل¹ للإشراف البنكي² في عام 1997، وهي تشكل إطاراً ملائماً للرقابة الفعالة على القطاع البنكي في معظم دول العالم في ظل تنامي ظاهرة العولمة المالية. وتغطي هذه المبادئ الإطار القانوني والمحاسبي لعمل البنوك، إجراءات الرقابة الداخلية، متابعة إدارة المخاطر المصاحبة لاستثمارات البنوك، قواعد الترخيص للمؤسسات البنكية لممارسة نشاطها.

بالإضافة إلى مجهود إعادة صياغة التشريعات في مجال المؤسسات العاملة في مجال الأوراق المالية، فقد بدأت في عام 1997 المنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق الأوراق المالية الأيسكو³ IOSCO العمل على وضع القواعد الأساسية للرقابة على أسواق الأوراق المالية.

وقد أدت الأزمات المالية في فترة التسعينات إلى جذب الانتباه نحو أهمية البيانات والمعلومات المتاحة عن المقترضين الأفراد، والبيانات الخاصة بتدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، وأهميتها بالنسبة للجهات الرقابية على الأنشطة المالية المختلفة بنوك، أوراق مالية، مشتقات داخل الدولة وعبر الحدود الدولية.⁴ وتعد

¹ - لجنة بازل: المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، The Basle core: Principles for effective Banking supervision. تأسست سنة 1974 بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر (G.10).

² - صلاح الدين حسن السيسي، قضايا اقتصادية معاصرة - معايير بازل لكفاية رأس المال والرقابة الفعالة للمخاطر المصرفية، (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005)، ص. 30.

³ - IOSCO: International Organization Of Securities Commission.

⁴ - Christine M. Cumming, "Financial Services Regulation," **Business Economics**, Oct. 1998, Vol.33, Issue 4, PP. 20-21.

نماذج التقارير المالية أحد القنوات الأساسية لتدفق المعلومات في الأسواق المالية وفق معايير محاسبية وشروط معينة.¹

وقد أصدرت اللجنة الفنية بمنظمة الأيسكو في يوليو 2009 تقريرا نهائيا لتنظيم عملية البيع على المكشوف يتضمن أربعة مبادئ للحفاظ على كفاءة السوق، ومن بينها ما يلي:²

- ضرورة توفر الرقابة على عمليات البيع بالمكشوف للحد من المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار؛
- ضرورة توفر الأنظمة التي توفر جميع البيانات الضرورية للمستثمرين بشكل فوري؛
- ضرورة المطابقة بتدعيم عمليات البيع والشراء.

نخلص مما سبق إلى أن إعادة صياغة التشريعات تتضمن بالإضافة إلى إزالة القيود المفروضة على ممارسة الأنشطة وضع إطار يشتمل على قواعد تخضع لها المؤسسات المالية.³

¹- Isaac C. Hunt, "Emerging Securities Markets in A Global Economy," The Nineth Annual Conference on: The Role of Financial Market and Economic Institutions in Investment Promotion, The Arab Academy of Banking and Financial Services, Cairo, November 29-December 1, 1999, PP.12-13.

² - بورصة عمان، أخبار البورصات العالمية، 2009، المرجع السابق.

³ - مجموعة من المعايير والقواعد التي تخضع لها المؤسسات العاملة في مجال الأوراق المالية:

- تعريف واضح للأنشطة المختلفة للصناعة المالية وقواعد الترخيص بممارستها؛
- تعريف واضح للأدوات المالية وشروط إصدارها وتداولها وتسويتها؛
- قواعد للإشراف والرقابة الرسمية والذاتية على شكل نشاط من أنشطة تلك الصناعة؛
- أسلوب وقواعد تداول البيانات بين الجهات الرقابية المختلفة، وكذلك قواعد الإفصاح عن البيانات الخاصة بالأطراف المشاركة والتعاملات التي تتم داخل الأسواق المختلفة؛
- قواعد التنظيم الداخلي والتدريب للجهات الرقابية الرسمية؛
- قواعد حماية المتعاملين في الأسواق المالية من المخاطر الخاصة بممارسة الأنشطة المالية؛

2-3- محور التكنولوجيا وتحقيق المعلومات Technology & Information:

إن زيادة الاندماج بين الأسواق المالية في سوق مالي عالمي واحد يتطلب وجود وسائل اتصال عالية الجودة على مدار الساعة، وتكنولوجيا متقدمة قادرة على استيعاب حجم التعاملات المتزايد للأسواق المندمجة، وتوفير السهولة والسرعة في تبادل المعلومات بين المتعاملين بين هذه الأسواق.

وتؤدي التكنولوجيا المتقدمة دورا هاما في خفض تكلفة المعاملات التي تتم بين المتعاملين في الأسواق المالية المختلفة، ومن ثم زيادة حجم تلك المعاملات، وكفاءة تسعير الأدوات المالية، وكفاءة نظم التسوية والمقاصة لتلك المعاملات، وتوفير البيانات الدقيقة عن كل الأطراف المشاركة في هذه التعاملات، وعن البدائل الاستثمارية المتاحة عبر الأسواق المالية المختلفة داخل البلد وبين البلدان.

طبيعة تكنولوجيا المعلومات

يتحقق النمو الاقتصادي بزيادة الإنتاج عن طريق الاستعمال الأفضل للموارد أو بزيادة الإنتاجية عن طريق تطبيق كفاية أفضل في استعمال هذه الموارد. وتساهم التكنولوجيا في هذين الأخيرين برفع مستوى الاستفادة من الموارد المتوفرة، كأن تحقق استغلالا منتجا لأرض كانت قاحلة في السابق، أو تكتشف استخراجا اقتصاديا لمادة أولية كانت تعتبر ذات قيمة، أو أن تحسن مستوى الإنتاجية بتحسين المهارات وتطبيق الطرق أجدى من الطرق القديمة، والعلم فهو المصدر الأساسي للتكنولوجيا.¹

- قواعد منع الاحتكار والترويج للمنافسة. انظر: صلاح الدين حسن السيبي، مرجع سبق ذكره، ص.15.

¹ - غراهام جونز، دور العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية، ترجمة هشام دياب (دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1975)، ص. 19-21.

1- التمييز بين العلم والتكنولوجيا

ومن الأمور المهمة هنا، هي التمييز بين العلم والتكنولوجيا من خلال المصطلحات والمفاهيم الآتية:

أ- التكنولوجيا:

التكنولوجيا كمفهوم عام - معرفة ومهارة - بكيفية التصنيع، وهذا ما يقابل المدلول الواسع لمصطلح: Know- How، في حين أن العلم هو معرفة العلة وما ذا نفعل "Know- What, Know- Why"¹، فالعلم ينتج المعرفة، أما التكنولوجيا فتساعد على إنتاج الثروة. وفي الواقع توجد علاقة تكاملية، فالعلم يصبح عقيماً إن لم تشاركه التكنولوجيا في حين أن التكنولوجيا تحتضر إن لم يشاركها العلم.

إذا كان العلم موفوراً للجميع ضمن نظام نشر عالمي واسع، ويستطيع كل من يعرف اللغة المحرر بها أن يستفيد منه، فإن التكنولوجيا غير جاهزة الحيازة. ويعود ذلك جزئياً إلى السرية الصناعية وحقوق الملكية، واستخدامها في المجال الاقتصادي، فالمقياس المستعمل بشكل واسع للتطور الاقتصادي، هو الإنتاجية - الإنتاج الحاصل من كل وحدة من الطاقة، أو العلاقة بين كميات السلعة المنتجة والخدمات منسوبة إلى عناصر الإنتاج - بالنسبة للشركات الإنتاجية تعتبر الأفضل في تحقيق أقل كلفة ممكنة في الإنتاج ثم تحقيق قدرة متزايدة على المنافسة في السوق.²

¹ - محمد عبد الشفيق عيسى، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1984)، ص. 38.

² - شيرمان جي، الصراع التكنولوجي الدولي، ترجمة أمينة المصري نور الدين (بيروت: دار الحدائث للطباعة والنشر والتوزيع، 1984)، ص. 13.

ب- التجديد التكنولوجي:

إن حاصل العلم يتمثل في نشر نتائجه، أما حاصل النشاط التكنولوجي فهو إنتاج المادة التي ليس لها قيمة إلا بقدر ما تخدم مصلحة المستهلك وأهدافه، فالنشاط العلمي والنشاط التكنولوجي يعطيان الفرصة لإيجاد قاعدة علمية تقنية تركز على العلم والتكنولوجيا. وهي قاعدة متحركة وفي تحول دائم ونمو مستمر، وذلك نتيجة للتقدم الدعوب في الناحيتين العلمية والتقنية، والتحول التكنولوجي أو التجديد التكنولوجي الذي يعتبر عملية طويلة وملتوية تستلزم سنوات عديدة منذ الفكرة الأولى وحتى بداية تحقيقها وقبول المستهلك لها. ويتضح التطور التاريخي للتكنولوجيا من خلال مراحل متعددة ومتتابعة، هي:¹

- البحث "Research": الوسيلة التي تضيف إلى مخزون المعرفة العلمية أو الوسيلة التي تزيل العقبات أمام تطور تلك المعرفة. أما الفن "technic" فهو إدماج العلم في وسائل الإنتاج.
- الاختراع "Invention": فهو خلق المعارف الجديدة.
- التجديد "Innovation": هو تطبيق المعرفة الجديدة في عملية الإنتاج وهو شبيه بتعبير البحث والتطوير R&D الذي تعرفه المؤسسة العلمية الأمريكية National Sciences Foundations: بأنه "مجموعة من النشاطات المنصبة على البحث الأساسي حتى وضعه موضع التطبيق في الإطار الصناعي الخاص بخلق منتجات جديدة أو طرق صنع جديدة باستخدام البحث التطبيقي الذي يكون مرتبطا بطريقة ضرورية بالهدف الاقتصادي المرجو منه، وهذا هو الاختراع من أجل التجديد. "فالبحث التطبيقي هو مجموع النشاطات الخاصة بالبحث التي تهدف إلى اكتشاف معارف علمية جديدة يمكن أن تتحول إلى منتجات أو طرق صنع جديدة يمكن تداولها تجاريا."

¹- نصيرة بوجمعة، عقود نقل التكنولوجيا في مجال التبادل الدولي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص ص. 16-18.

1-2- مميزات التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال

لقد أعطت التحولات التي أفرزتها العولمة للإعلام والاتصال بعدا أكثر اتساعا، حيث أثبت الإعلام بتقنياته الهائلة أنه محرك التحولات في السياسة والاقتصاد والفكر والفن والثقافة، بل أضحى المحور الرئيس في تشكيل المعرفة وخلق المعايير الجديدة:

1-2-1- الثورة الصناعية الثالثة وتعميق العولمة الاقتصادية: تمثل الثورة

الصناعية الثالثة الأساس المادي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث ترتب على هذه الثورة العلمية في تكنولوجيا المعلومات علميات منها:¹

- ثورة في الإنتاج: تمثلت في احتلال المعرفة والمعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، كتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة.
- ثورة في التسويق: لقد أصبح الصراع على الأسواق العالمية أمرا حتميا لضمان البقاء والاستمرارية.

وتعتمد التكنولوجيا في تطورها على عدد من العوامل، أهمها وفرة البحث والتطوير Research & Development، والمعاهد المتخصصة بالبحوث، إلا أن الصدفة والملاحظة قد تفعل فعلتها ولكن في حالات نادرة كما هو الحال بالنسبة لإسحاق نيوتن Isaac Newton عند اكتشافه الجاذبية.²

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص.50.

² - صالح عمر فلاح، "واقع التكنولوجيا والعولمة في التنمية العربية"، مجلة الإحياء، تصدرها كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد السادس، خاص (بالملتقى الدولي الثاني- الإسلام وقضايا العصر- أيام: 19- 20- 21 أكتوبر 2002)، ص.216.

1-2-2- الثورة التكنولوجية الجديدة واتساع الفجوة الرقمية:

الفجوة الرقمية تعبير عن الفرق بين البلدان التي تتحكم وتستخدم وتنتج المعلومات، والبلدان التي لا تستطيع ذلك. وقد لعبت التكنولوجيا الجديدة دورا كبيرا في انتشار العولمة، حيث تعتبر السمة الأساسية لها. لان التغيرات الجذرية والسريعة في المعلومات والاتصالات أدت إلى تسهيل عولمة الإنتاج والأسواق المالية.¹

2- أهمية التكنولوجيا

لقد ساعد تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحقيق قدر كبير من المرونة الإنتاجية، وتدعيم مكانتها عبر القومية ذلك لأن شبكات المعلومات من خلالها يمكن تقليل نفقات الخدمات المتعلقة بالإنتاج وتوزيع المعلومات، وبذلك يمكن للشركات أن تزيد من مساحة تمكناها وسيطرتها على السوق. وتتضح أهمية التكنولوجيا مما يلي:

1-2- البحث والتطوير

بلغ إنفاق العالم على البحث والتطوير ما يزيد عن خمسمائة مليار دولار عام 1999، وأنفقت الشركات الثلاثمائة الأولى أكثر من 253 مليار دولار على البحث والتطوير فيها، وتكرس بعض الشركات 35% من مبيعاتها للبحث والتطوير. وتخصص شركات تكنولوجيا المعلومات والشركات الدوائية للبحث والتطوير نسبة أعلى من مبيعاتها تتراوح بين 10% و50%، في حين بعض الشركات تخصص جميع مواردها في البحث والتطوير.² والأمر الذي يؤكد المرحلة التي وصل إليها الاقتصاد الأمريكي، هي مرحلة اقتصاد المعلومات الذي

¹ - عبد المطلب، نفس المرجع، ص.51.

² - أنطوان زحلان، "الطبيعة الشاملة للتحدي التقني"، المستقبل العربي، العدد 263، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص.51.

تمت صياغته بواسطة محلل اقتصادي بورات Porat، الذي قام بتحديد الوزن النسبي للاقتصاد المعلوماتي الأمريكي من خلال الدخل القومي الإجمالي والقوى العاملة ونصيبها في السلع والخدمات، وتوصل إلى أنه يمكن وصفه باقتصاد المعلومات الذي يعتمد على:¹

- شبكة المعلومات.

- الاتصالات اللاسلكية.

كما خص الاقتصادي سمير أمين خطورة ثورة المعلومات ونتائجها الاقتصادية المذهلة، فيقول: "يمثل قطاع المعلومات ما لا يقل حالياً عن نسبة 8% إلى 10% من إجمالي الدخل العالمي، وهي نسبة تعلق على ما هي عليه في قطاع السيارات، ويعلو أيضاً معدل نمو أنشطة المعلوماتية عما هو عليه في جميع القطاعات الأخرى حاضراً ومستقبلاً.² ويمتاز هذا العلم بالقدرة على تخطي عوائق المكان والحدود من خلال أثره في جانبيين رئيسيين هما:³ الشركات المتعددة الجنسيات، وتكامل الاقتصاديات الإقليمية.

ويعيش العالم الآن مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي امتزجت فيها نتائج وخلاصة ثلاث ثورات:⁴

- ثورة المعلومات أو ذلك الانفجار المعرفي الضخم المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في أشكال وتخصيصات وملفات عديدة.

¹ - محيي محمد مسعد، ظاهرة العولمة - الأوهام والحقائق (مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999)، ص.16.

² - السيد يسين، المعلوماتية وحضارة العولمة، رؤية نقدية عربية (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص.10-11.

³ - مسعد، مرجع سابق، ص.16.

⁴ - نفس المرجع، ص.24.

- ثورة وسائل الاتصال "NTIC"¹ المتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية.
- ثورة الحسابات الإلكترونية التي توغلت في كل نواحي الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها. بذلك انتهى عهد استقلال نظم المعلومات عن نظم الاتصال وتطور كل منهما في عهد جديد للمعلومات والاتصال Computer Communication - لتفسح المجال إلى تطور قطاع التجارة والخدمات عن طريق التجارة الإلكترونية أو ما يسمى التجارة عبر الإنترنت الاختراع الأمريكي المولد. وتشير المصادر أن عام 1969 هو تاريخ ميلاد هذه الشبكة،² وقد بدأت كشبكة لوكالات مشاريع الأبحاث المتقدمة المدعومة من وزارة الدفاع الوطني وأطلق عليها مصطلح ARPANET، ثم جرى فصل الجزء العسكري من الشبكة ليطلق عليها اسم MILNET³ التي اتخذتها مجموعة من الدراسات

¹ -NTIC : New Technologies of Information and Communication.

(الأجهزة الرقمية الفاكس، الهاتف النقال، الإنترنت).

² -محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، (بغداد: بيت الحكمة، 2002)، ص.204.

³ -الإنترنت: خصوصيتها أنه عالم مفتوح غير محمي أي غير مغلق مثل SWIFT: التي أنشئت سنة 1973 وهي جمعية بلجيكية تجمع البنوك العالمية بالتدقيق: 229 بنكا من 15 دولة: Society for World Wide Interbank Financial Transaction، أو شبكة SITA: التي تجمع 600 شركة للطيران: (Société International de Telecommunication Aeronautique)، في سنة 1973 استحدث كل من فان سرف Vine Serf ويوب خان Bob khan مصطلح الإنترنت، باقتراح ربط الشبكات المنعزلة من الحواسيب وجعلها تتصل بعضها البعض، بناء على نظام موحد يسمح بالانتقال من واحد لآخر بطريقة شفافة، مما يمكن سهولة الدخول إلى مجمل المعلومات المخزنة. وأول خدمة وضعت حيز التطبيق كانت المراسلات الإلكترونية، ثم ظهرت بعد ذلك بالتدرج بنوك المعلومات المختلفة، ثم نظام تبادل المعلومات والآراء على شكل مؤتمر تحت اسم new group ثم بعد سنوات ظهرت شبكة الاتصال العالمية "World Wide Web"، أنظر: محمد حمد أبو القاسم، التسويق عبر الإنترنت، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الملايين للطباعة، 2000)، ص.21.

والمنشورات موضوعا لها الأمر الذي يقتضي الإحاطة ببعض جوانبها كالتجارة الإلكترونية.

2-2- التجارة الإلكترونية

في عالم اليوم وما يحتويه من إيقاع سريع وثورة في المعلومات والاتصالات وتغيرات جذرية في مفاهيم التجارة وأساليبها، يستدعي معرفة التجارة الإلكترونية، لما فيها من فرص للإعلان والتسويق والبيع والكسب، والحصول على المعلومات اللازمة لتطوير أعمال المؤسسات والمصارف:

2-2-1- التجارة الإلكترونية:

أعطت أدوات الاتصال الحديثة ميلادا لظاهرة الترويج العالمي بدون حدود، إلى درجة أن السلعة أو الخدمة المعروضة على الإنترنت لا تحتاج أن تستهدف سوقا محددًا جغرافيا بحد ذاته، بل إن إنشاء موقع تجاري على الإنترنت يسمح لمؤسسة صغيرة اقتحام الأسواق والتعامل مع مستخدمي الإنترنت من أنحاء العالم. وأن تدير أعمالها بطريقة أسرع وأكثر لم تكن متاحة من قبل. وفي هذا السياق يقول كريج باريت الرئيس التنفيذي لشركة إنتال INTEL¹: "ستدير إنتال نصف أعمالها التجارية عبر الإنترنت هذا العام، وستبلغ تجارتها الإلكترونية 15 مليار دولار. فهل يعقل أن تكون حصتها 15% من إجمالي التجارة الإلكترونية." ² ويذكر حسن تافاكولي مدير المبيعات الإقليمي لشركة موتورولا في الشرق الأوسط "أن شركة موتورولا رائدة عالميا في توفير وسائل الاتصالات المتكاملة والحلول

¹ Intel - شركة أمريكية للإعلام الآلي، تأسست سنة 1968 من طرف المهندسين الثلاثة: Andrew Gorge, Bob Noyce, Gordon Moore أنظر في: Encyclopédie Microsoft, Encarta, 2009,

² محمد حمد أبو القسم، التسويق عبر الإنترنت، (القاهرة: دار الملايين للطباعة، 2000)، ص.18.

الإلكترونية. وقد بلغت مبيعاتها 30 مليار دولار أمريكي سنة 2001 وقد أنشأت موقعا لها على شبكة الإنترنت تحت عنوان:¹
WWW.MOTOROLA.COM

وكشف مشاركون في معرض ومؤتمر الشرق الأوسط لتجارة العملات عبر الانترنت " فوريكس 2008" FOREX أن التجارة الالكترونية تعد أكبر وأهم تجارة في العالم حاليا، حيث تبلغ قيمة التداول اليومي لها على مستوى العالم نحو 3.4 تريليون دولار، تعادل 20 مرة قيمة تداولات بورصة نيويورك يوميا.² عندما تضع الشركات معلومات عن منتجاتها على شبكة الإنترنت سوف يتمكن المتسوقون من الحصول على معلومات فورية عن المنتجات المتنافسة بسهولة، فتشدد بذلك المنافسة بين الشركات التي تضطر إلى إتباع أساليب الترويج المتطورة من أجل إيصال السلعة من أي مكان وفي أي وقت دون الذهاب إلى المتجر، فيتغير بالتالي الركن الرابع - المكان - من المزيج التسويقي إلى الموقع الإلكتروني.³

رابعا: تأثير تكنولوجيا المعلومات على الأسواق المالية

يمكن بمنتهى الدقة تطبيق القول المأثور: "يستطيع الماء أن يحمل السفينة، كما يستطيع أيضا أن يغرقها"⁴ على النقاش الدائر حول العولمة. ذلك إن استثناء الظاهرة وشمولها مختلف جوانب الحياة أطلق محاولات تكاد لا تتوقف بغية استبيان حقيقتها واستيضاح طبيعتها ومكوناتها، واستيعابها وفهم مخاطرها،

¹ - WWW.ECOWORLD.MAG.COM

² - <http://www.ibb7.com/news340.html>.

³ - المزيج التسويقي (Marketing-Mix): يطلق على العناصر الأربعة المكونة له وهي: المنتج، السعر، والتوزيع والترقية أو (4P) Product, Prix, Place, Promotion، للمزيد من المعلومات أنظر: Conrad J. Schmitt, Katia Brille Lutz, Commerce & Marketing (McGraw-Hill, 1992), P.101.

⁴ - من أقوال وبي زنج، رئيس وزراء الإمبراطور تانغ تايزونغ، من سلالة تانج الإمبراطورية، في مطلع القرن السابع الميلادي، نقلا عن: شانغ جين وي، العولمة والتجربة الآسيوية" في: WWW.AMF.COM

والتعرف على آلياتها ووسائلها، والتعمق في كشف متغيراتها واختراقاتها، والتنبؤ بنتائجها على العالم كله.

1- الفرص التي أفرزتها تكنولوجيا المعلومات للأسواق المالية

وبدلاً من الحديث عن العولمة بطريقة : مع أو ضد. فقد آن الأوان للتخلص من هذا الأسلوب القبلي في التفكير والسلوك، وإدراك أن ما بين اللونين الأبيض والأسود درجات لا نهائية من الألوان والظلال، وأن العبرة ليست بتقبل الظواهر المستجدة أو رفضها، وإنما توظيفها بالاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها، وهذا المنهج هو الكفيل بتحديد نقطة البداية والوضع الملائم لاستيعاب المتغيرات العالمية، وما يترتب عنها من الفرص والتحديات المصيرية.

1-1- تجليات العولمة والاستفادة من إيجابياتها:

يمكن أن تكون العولمة مصدراً للأمل والخوف معاً، على غرار الانقسام الحاصل بين المؤيد للظاهرة والمستعد للتكيف معها، معتبراً إياها نقطة في التقدم لا يمكن التراجع عنها، وبين الراض للظاهرة والمستعد للنضال ضدها، معتبراً إياها فحاً منصوباً من قبل الإمبريالية العالمية لا يمكن التعامل معها. ويقف بين الطرفين ملايين الناس لا تفقه ما يدعو إليه المؤيدون، ولا تدرك ما يعلنه الراضون، ومن هنا تأتي الأهمية في التطرق إلى جوانب الفرص التي تتيحها العولمة والتحديات التي تفرضها.

يرى كثيرون من المؤيدين للعولمة بوضوح الفوائد التي يمكن أن تنجم عن زيادة اندماج الاقتصاد والمجتمع العالميين من خلال الجوانب الآتية:

- تبني العولمة عنصراً رئيسياً من عناصر نجاح التنمية الاقتصادية، ولعل المعجزة الاقتصادية الكبرى منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين هي الصين. فسياسة "الباب المفتوح" قامت بدور أساسي في تشجيع نموها السريع ونشوء قطاع غير حكومي، حيث يقدر البنك العالمي بأن حجم الاقتصاد الصيني يمثل 40% مقارنة بالاقتصاد الأمريكي، حيث يفترض Krugman بأنه إذا كان الاقتصاد

الأمريكي يزداد معدل نموه بنسبة 2,5% في السنة، فإن الاقتصاد الصيني يمكن زيادة معدل نموه بنسبة 10% في السنة.¹

- تشير أحد تقارير مجموعة غارنتر² للأبحاث أن التجارة الإلكترونية التي تعبر عن البعد التكنولوجي للعولمة، أصبحت قضية البقاء لكل من يتطلع نحو التطور الاقتصادي لما لها من فوائد على القطاع العام والخاص.

- العولمة سوف تعمل على سرعة تطبيقات التكنولوجيا الحديثة بتطوراتها السريعة المتلاحقة، والعولمة فرصة هائلة من أجل الاستفادة من الابتكار الجديد. وإتاحة البيانات والمعلومات وتطويرها.

- فتح باب المنافسة في مجال تجارة الخدمات وتحرير المعاملات في الميادين المرتبطة بها، من شأنه أيضا أن يزيد قدرة شركات الخدمات المحلية على المنافسة وتطوير الأداء والحصول على نصيب أكبر من السوق المحلية.³

1-2- تحديات العولمة وسلبياتها:

خلافا لمن هلل وبارك ودعا إلى الإسراع للانخراط في بوتقة العولمة، كونها قدرا محتوما على دول العالم كافة، وأنها السبيل المضمون لتحقيق الطموحات التنموية وفق المعطيات الدولية، فإن البعض يراها مليئة بالتهديدات والمخاطر من عدة جوانب:

¹-Paul R. Krugman, La Mondialisation n'est pas coupable (Paris: Découverte & Syros, 2000), P.179:

²- الخبراء المشاركون في جينكس: "التجارة الإلكترونية قضية بقاء لمن يسعى التطور والرقى"، جريدة البيان، 14 أكتوبر 2002، (دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز التدريب الإعلامي دبي <http://dubaisf.com>).

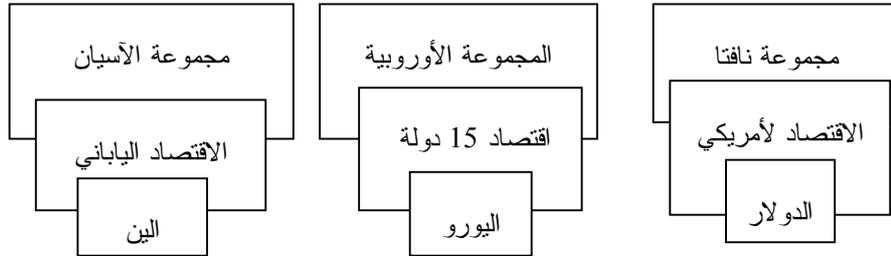
³- سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص.214.

- تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإتباع سياسة الخصخصة وترك الحرية فيها للقطاع الخاص يؤدي في كثير من الأحيان إلى الاختلال في الأوضاع الاقتصادية كالكساد الاقتصادي، الانكماش، البطالة، نقص الإنفاق العمومي المخصص للخدمة العمومية أو السلع العامة Public Goods، وهي سلع استهلاكية جماعية لا يمكن تجزئتها حفظ الأمن، التنمية الشاملة، حماية البيئة، حماية الثقافة، وهناك بعض السلع التي تتصف ببعض خصائص السلع العامة ولكنها سلع فردية تقدم مجاناً أو بأقل تكلفة مراعاة لقدرة الفرد على الدفع التعليم، خدمات الصحة، استعمال الطرق.¹

- يعبر انحلال النظام الدولي المفضل من قبل الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية عن اكتمال دورة من دورات الهيمنة بصورة أساسية وتعبيراً عن إعادة التوازن في علاقات القوى التقنية والمالية بين الأقطاب الثلاثة التي تسيطر على الاقتصاد العالمي: الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا الغربية واليابان.

الشكل رقم 3

أقطاب الاقتصاد العالمي



المصدر: طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، سلسلة البنوك التجارية، الجزء الأول، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص.227.

¹ -Roland Parenteau et autres, Management public: comprendre et gerer les institutions de l'etat, (Canada : presse de l'Université du Québec, 1994), P.54.

- على الرغم من أهداف العولمة في تحرير التجارة على النحو الذي يكفل زيادة التبادل التجاري بين الدول، مازالت العلاقة بين الدول الصناعية والدول النامية في اتجاه من جانب واحد، حيث تقوم الدول المتقدمة بزيادة صادراتها إلى الدول النامية ولا تستورد منها إلا بشكل محدود. حيث التجارة الخارجية وبمنظار اقتصادي بحث حسب النظريات الحديثة التي يعزى قيامها إلى اختلاف الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج بين البلدان، وهذا تعبيراً واضحاً وجلياً عن الاختلاف والتفاوت في التوزيع غير المتساوي للثروات والموارد.¹
- التباين في القدرات التكنولوجية بين الدول السبع الصناعية الكبرى وبقية دول العالم يزداد اتساعاً عاماً بعد آخر، والدعم الذي توفره وتقدمه المجتمعات والشركات وحتى الحكومات في الدول المتقدمة للابتكارات التقنية يؤدي باستمرار إلى زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف الصناعية للمنتجات من السلع والخدمات، ومن ثم تعميق الفجوة بين الشمال والجنوب.²
- وتقف وراء هذه الانتقادات المنظمات غير الحكومية، ففي عام 1999 حدثت تطورات كبيرة على الصعيد العالمي تتعلق بالعولمة وتحديدًا منظمة التجارة العالمية. كما جاء مؤتمر المنظمة بسياتل بالولايات المتحدة الأمريكية. وشهدت الدنيا فشل ذلك المؤتمر في تحقيق أهدافه من خلال ما شهدته أروقته من خلافات وصراعات ومن خلال المظاهرات الكبيرة من مواطني الدول المتقدمة نفسها، أسهم فيها ممثلو النقابات وصغار المنتجين، وبعد فشل مؤتمر سياتل جاء

¹ اثان من رجال الاقتصاد من السويد. وقد نشر هيكتشر مقالا في 1919 يحتوي على أسس نظريته بعنوان: The Effect of Foreign Trade on the Distribution of Income لكن النظرية لم تشتهر إلا بعد أن قام تلميذه أولين بنشر كتاب له في 1933 بعنوان: Inter-regional and International Trade. ولمزيد عن نظرية هيكتشر - أولين، انظر: سامي خليل، المرشد في الاقتصاد الدولي (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006)، ص. 175.

² - فلاح سعيد جابر، "انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية"، مجلة البحوث والدراسات، عدد "355"، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2001)، ص. 108.

منتدى دافوس - سويسرا- في بداية عام 2000 ليجتمع فيه الكبار لتقييم المسار الاقتصادي العالمي والذي حضرته وفود بلغ عددها 1500 مشارك مثلوا القدرات الاقتصادية الكبيرة في العالم ورموز الثقافة والإعلام.¹ وكانت هذه المظاهرات موجهة ضد مثلث العولمة البنك الدولي- الصندوق النقدي الدولي - المنظمة العالمية للتجارة كأدوات لصنع سياسات التجارة الحرة. ووجدت هذه المؤسسات نفسها مضطرة للدفاع عن وجودها بتقديم تقارير تتضمن جهودها لتخفيض الفقر، وتخفيض المديونية على الفقراء، وإدراج برنامج تخفيض عدد الفقراء الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم بنسبة 50% بحلول عام 2015، ويقدر عددهم في العالم بنحو 1,2 مليار شخص.²

2- مزايا وعيوب العولمة المالية

أدت الأزمات المالية الحديثة - التي تعرضت لها دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا خلال فترة التسعينيات- إلى إثارة جدل واسع النطاق حول العائد والتكلفة لعملية العولمة الاقتصادية وبصفة خاصة العولمة المالية.

2-1- مزايا العولمة المالية

2-1-1- تنوع مصادر التمويل: زيادة درجة عولمة الأسواق المالية المحلية تؤدي إلى زيادة قدرة الدولة والمستثمرين المحليين على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وتنوع الأدوات المالية، بحيث يؤدي التنوع في المصادر التمويلية إلى التغلب على نقص المدخرات المحلية وانخفاض تكلفة الحصول على التمويل. وعلى الرغم من التقلب الشديد في أسعار الأسهم خلال الأزمة المالية العالمية 2007-2008، فقد أظهرت شهادات الإيداع قوتها مجددا باعتبارها أداة

¹ - المرجع نفسه، ص ص. 109-111.

² - نبيل راغب، أفتعة العولمة السبعة (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص. 479.

استثمارية بين الدول، حيث تم تداول 52 مليار شهادة ايداع بقيمة 2.1 تريليون دولار أمريكي، وبلغ إجمالي قيمة التداول لشهادات الإيداع عبر شبكات الاتصال وغيرها ما يربو على 32.1 مليار دولار أمريكي، وقد شملت "نستله" NESTLE السويسرية، و"غاز بروم" Gaz Broome الروسية.¹

2-1-2 زيادة كفاءة أداء الأسواق المالية بتنوع المخاطر وزيادة العائد: تؤدي المحاور الرئيسية لعملية عولمة الأسواق المالية إلى سرعة استجابة الأسواق للتغيرات الاقتصادية سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على المستوى الكلي، الأمر الذي ينعكس في كفاءة تسعير الأصول المالية المتداولة في تلك الأسواق، وانخفاض درجة تركيز المعاملات داخلها، وزيادة قدرتها على استيعاب حجم أكبر من التعاملات. ومع ازدياد توثيق الروابط بين الاقتصاديات الوطنية والأسواق العالمية، يصبح للتحليل المالي أثره الحاسم في إدارة الاقتصاد الكلي.²

2-2- عيوب العولمة المالية

- لقد استنتج ميشيل تشومودفيسكي وهو عالم اقتصادي أحد الباحثين في انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية، أن الأزمة الاقتصادية لا تتركز في منطقة بذاتها من العالم بل تتعداها إلى جميع المناطق وتنتج أثارا اجتماعية وجيوسياسية بعيدة المدى، فالعولمة تأخذ في طريقها "مفهوم السيادة الوطنية" والخصوصيات الثقافية للشعوب والأمم، وتواصل انتشارها، في حين يحاول مناهضوها تجميع قواهم لمواجهتها.³

¹ - <http://www.alroya.com/node/22828>.

² - ليزلي ليبشيتز (Leslie Lipschitz)، "تعلم الدروس المستفادة بشأن التمويل"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007، المجلد 44، العدد 1، ص. 24.

³ - نافذ أبو حسنة، "العولمة المتوحشة، سياسات الإفكار والتجوع"، اعتمادا على دراسة بعنوان "عولمة الفقر" لميشيل تشومودفيسكي، في:

إن زيادة درجة الارتباط بين الأسواق المالية المحلية والأسواق المالية العالمية يؤدي إلى تعرض تلك الأسواق إلى موجات الارتفاع والانخفاض المستمرة التي تتصف بها الأسواق المالية العالمية، فالعالم في عصر العولمة قد أصبح وحدة واحدة مترابطة ومتصلة، وأن حدوث أزمة في أي سوق من أسواقه سوف تؤثر وينداعى تأثيرها على باقي الأسواق، وإن كان بدرجات متفاوتة وفقا لعلاقات القرب والابتعاد عن بؤرة ومحيط علاقات وتشابك الأزمة، وحجم المصالح والتهديدات التي تفرزها وتبرزها. كما برهنت أيضا على ترابط السياسات الاقتصادية لمختلف الدول وانتقال الأزمة إلى القطاع المالي. وهذا الوضع أرغم صندوق النقد الدولي إلى التدخل لمعالجة أهم أزمة مالية تعرضت لها الأسواق العالمية. ويمكن أن نورد بعض الأمثلة على النحو الآتي:

أ- أزمة وول ستريت 1987: وتعزى إلى انتشار المعلومات التي تدل أن أزمة وشيكة الوقوع وهي استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي،¹ ولجوء البنك الفيدرالي الأمريكي بسبب العجز في الموازنة الأمريكية إلى رفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل لغرض بيع الإصدارات الجديدة من سندات الخزينة.

ب- أزمة جنوب دول شرق آسيا 1997: لقد وضحت الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الأسواق المالية بدول شرق آسيا منذ أكتوبر 1997 والذي أطلق عليه "الاثنين المجنون"² الأمر الذي أدى إلى تدخل صندوق النقد الدولي وموافقته في ديسمبر 1997 على منح كوريا قرض جديد قدر بـ 20,9 مليار دولارا أمريكيا، في إطار جهود المساعدات الدولية. وقد منح أيضا قرضا آخر

www.qudsway.com/Links/Majallah-Islam/Number86/86-12.htm

¹ - منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، (الإسكندرية: توزيع منشأة المعارف، 1997)، ص. 602 و 603.

² - دونالد ماسي شون، "الأسواق المالية في الأسواق الناشئة"، في مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد:3، جوان 1999. ص.29.

لإندونيسيا في نوفمبر قدر بـ 11,2 مليار دولار، وتايلاند 4 مليارات من الدولارات في أوت 1997، والأزمة المالية والاقتصادية التي عرفتها روسيا في جويلية 1998 دفعت الصندوق إلى إقراضها مبلغ 11,2 مليار دولار.¹

ج- الأزمة المالية العالمية 2008/2007: تمثلت هذه الأزمة في النقص الحاد للسيولة النقدية² واعتبرت الأسوأ من نوعها منذ الكساد الكبير 1929. وكان موطنها الاقتصاد الأمريكي وتجاوز التصدع إلى ما وراء الحدود حتى وصل إلى اقتصاديات أخرى متقدمة ونامية. حيث تعزى اضطراب سوق الرهونات العقارية إلى انهيار هيكل السوق المالية للولايات المتحدة الأمريكية بنفس القدر الذي يعزى به الديون المعدومة، وتعتمد سوق الرهن العقاري بصورة حاسمة على القدرة على إدخال الدين ضمن مختلف شرائح المخاطر من خلال أدوات مالية مركبة.³

الخاتمة: أهم النتائج التي تم التوصل إليها أمام هذا الوضع بالرغم من الصعوبات التي واجهت عملية إعداد هذا البحث والمتمثلة في:

- طوفان الأدبيات والمشاركات والآراء والمفاهيم والكتابات والفلسفات والدعوات أثارت الكثير من الجدل والاختلاف في الرؤية، وفي الطرح، وفي مدلولات الفهم والتحليل، وما أفرزته من نتائج إلى حد الآن، وردود الفعل ما بين التأييد والرفض، وما بين المدح والذم، وما بين الإيجاب والسلب، وما بين الترحيب والكراهية.

¹ -David D.Driscoll, "Qu'est - ce que le Fonds monétaire international", Traduction: Herve Bloch **Division française du Bureau des services linguistiques du FMI**, (Septembre 1998), p.30

² - الأزمة المالية العالمية في: <http://ar.wikipedia.org/wiki/2008>

³ - راندال دود (Randall Dodd)، "الرهنات العقارية مجسات أزمة"، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2007، المجلد 44، العدد 4، ص. 15.

- مع السيلان في المعلومات والإحصائيات يترتب عنه أحيانا اختلاف في البيانات والأرقام تبعا لتعدد واختلاف الجهات التي تصدرها بشكل تقل معه المراجعة الأساسية للمعلومات. لكن مع ذلك تمت المحاولة للتغلب على التباين بعد المقارنة في أكثر من مرجع ثم الربط بينها بالشكل الذي يلاءم الموضوع. فقد تم التوصل إلى النتائج الآتية :

- الثورة العلمية التكنولوجية في وسائل المعلومات والاتصال أو ما يطلق عليه البعض بالرأسمالية المعلوماتية، تعتبر العامل الرئيسي في انتشار وتطور العولمة وتجسيد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على أرض الواقع. وقد كشف مشاركون في معرض ومؤتمر الشرق الأوسط لتجارة العملات عبر الانترنت.

- تميز ناسداك عن باقي البورصات العالمية، سواء في أوقات قوتها أو ضعفها، أنها البورصة الخاصة بشركات التكنولوجيا " استثمار العصر الحديث". خاصة وان الانترنت بلغت ذروتها في التآلق كنجم في سوق البورصة. حيث سجل ارتفاع حجم التداول في ناس داك دبي بنسبة 48% خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2009، وقد تم تداول 565 مليون سهم خلال الربع الثالث من عام 2009، بارتفاع 18% من 479 مليون سهم سجلت في الفترة نفسها من عام 2008.

- بالرغم من أن التوجه نحو العولمة وعولمة السوق من شأنه تسهيل حركة انتقال السلع والمعلومات والتكنولوجيا والعمالة والأفكار والتمويل، إلا أن الاستفادة من دروس الأزمات المالية المتعاقبة على دول العالم توجب التحرك بحذر في الاقتصاد العالمي، وضرورة تجنب الاعتماد الزائد على رؤوس الأموال الخارجية وخاصة قصيرة الأجل بمختلف أنواعها، وعدم الاعتماد كلياً على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لحساسيتها الشديدة تجاه التقلبات في سعر الصرف.

- إذا كان التنافس والصراع الإنتاجي والتكنولوجي الدولي والتكتلات الإقليمية كعوامل تدفع إلى مستويات عالية من الاقتصاديات، في حين أن الاقتصاديات القطرية عاجزة عن التأثير في العلاقات الاقتصادية الدولية خصوصاً بعد أن أصبح النشاط الاقتصادي يتمحور حول أقطاب اقتصادية كبرى أمريكا، أوروبا، شرق آسيا. فإن التوجه والسعي الجاد نحو التكامل يفرضان على الدول العربية البحث عن الموارد البديلة والمتنوعة لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تطوير التكنولوجيا وإعطاء الأهمية الكبرى للبحث والتطوير حتى تتبوأ الدرجات العلا من التقدم إقتداء بالدول المتقدمة.

قائمة المراجع بالعربية:

1. زحلان، أنطوان. "الطبيعة الشاملة للتحدي التقني"، المستقبل العربي، عدد 263، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
2. رابيت، جون؛ بيرغ، بيتر. دليل الجيب إلى ISO 9000، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، سلسلة معايير إدارة الجودة العالمية، لبنان: الدار العربية للعلوم، 1999.
3. البيلاوي، حازم. "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة"، عالم المعرفة، العدد رقم 257، مايو، 2000.
4. المسافر، حمود خالد. العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب. بغداد: بيت الحكمة، 2002.
5. الخبراء المشاركون في جيتكس: "التجارة الإلكترونية قضية بقاء لمن يسعى التطور والرقى"، جريدة البيان، 14 أكتوبر 2002، دولة الإمارات العربية المتحدة دبي: مركز التدريب الإعلامي
- http: dubaisf.com.
6. شون، دونالد ماسي. "الأسواق المالية في الأسواق الناشئة"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العدد 3، جوان 1999.
7. دود، راندال. "الرهونات العقارية مجسات أزمة"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد 4 ديسمبر 2007.
8. خليل، سامي. المرشد في الاقتصاد الدولي. القاهرة: دار النهضة العربية، 2006.
9. علي، سعيد عبد العزيز. "الخصخصة طريق الكفاءة الاقتصادية دراسة تحليلية وتقييمية"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة بيروت - العدد الأول، أكتوبر 1998.
10. المنذري، سليمان. السوق العربية المشتركة في عصر العولمة. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999.
11. يسين، السيد. المعلوماتية وحضارة العولمة، رؤية نقدية عربية. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

12. جي، شيرمان. الصراع التكنولوجي الدولي. ترجمة أمنة المصري نور الدين. بيروت: دار الحدائث للطباعة والنشر والتوزيع، 1984.
13. فلاح، صالح عمر. " واقع التكنولوجيا والعولمة في التنمية العربية "، مجلة الإحياء، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد السادس، خاص بالملتقى الدولي الثاني - الإسلام وقضايا العصر - أيام: 19-20-21 أكتوبر 2002 .
14. السيسي، صلاح الدين حسن. قضايا اقتصادية معاصرة - معايير بازل لكفاية رأس المال والرقابة الفعالة للمخاطر المصرفية. القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005.
15. اندراوس، عاطف وليم. أسواق الأوراق المالية - بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007.
16. عبد المطلب، عبد الحميد. النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
17. حنفي، عبد الغفار؛ قرياص، رسمية زكي. أسواق المال وتمويل المشروعات. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، 2008.
18. الزرري. عبد النافع؛ فرح، غازي. الأسواق المالية. عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2001.
19. العريبي، عصام فهد. الاستثمار في بورصات الأوراق المالية - بين النظرية والتطبيق. دمشق: دار الرضا للنشر، 2002.
20. جونس، غراهام. دور العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية، ترجمة هشام دياب. دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1975.
21. جابر، فلاح سعيد. " انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية "، مجلة البحوث والدراسات، عدد "355. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2001.
22. رزيق، كمال؛ مدور، فارس. "التجارة الإلكترونية ضرورة التجارة في الجزائر ألفية الثالثة" الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة. البليدة، الجزائر: جامعة دحلب، 21-22 أبريل 2001.
23. ليبشيتز، ليزلي. " تعلم الدروس المستفادة بشأن التمويل"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد 1، مارس 2007.
24. بازارباشيوجلو، سيليا؛ مانجال، جوسوامي؛ ري جاك Celya Pazarbasioglu, Mangal Goswami, and Jack Ree، "الوجه المتغير للمستثمرين، تداعيات الارتفاع الحاد لتدفقات رأس المال على الاستقرار المالي"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد 1، مارس 2007.
25. أبو القسم، محمد حمد. التسويق عبر الإنترنت. القاهرة: دار الملايين للطباعة، 2000.
26. عيسى، محمد عبد الشفيق. العالم الثالث والتحديات التكنولوجية الغربية. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1984.
27. الداغر، محمود محمد. الأسواق المالية مؤسسات - أوراق - بورصات، الإصدار الثاني. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007.
28. مسعد، محيي محمد. ظاهرة العولمة - الأوهام والحقائق. مصر: مطبعة الإشعاع الفنية، 1999.

29. هندي، منير إبراهيم. الأوراق المالية وأسواق رأس المال. الإسكندرية: توزيع منشأة المعارف، 1997.
30. أبو فخره، نادية؛ صبح، محمود؛ الحموي، شامل. الأسواق والمؤسسات المالية. القاهرة: دار الحريري للطباعة، 2006.
31. أبو حسنة، نافذ. "العولمة المتوحشة، سياسات الإفكار والتجويح"، اعتمادا على دراسة بعنوان "عولمة الفقر" الميشيل تشومودفيسكي، في: www..qudsway.com/Links/Majallah-Islam/Number86/86-12.htm
32. حشاد، نبيل. الجات ومنظمة التجارة العالمية: أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، القاهرة: الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001.
33. راغب، نبيل. أفتحة العولمة السبعة. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Cessar, Ortuso Alessandro. "Brazilian Insertion in the Globalization Process and the Mercosul in Context", **Conference on Revising the Fundamental of State Market Relations in Post-Washington Concensus Era**, February,28-March, 2000,Unicamp-Cesit, Brazil.
2. Demirguc, Kunt Asli. and Levine, Ross. "Stock Market Corporate Finance and Economic: An Overview," **The World Bank Economic Review**, Vol. 10.N°. 2.
3. Byron, G. August. " What's So New About Globalization?", **New Perspectives Quarterly** , January 1998.
4. J.Schmitt, Conrad. Lutz, Katia Brille. **Commerce Et Marketing**, McGraw-Hill, 1992.
5. M.Cumming, Christine. "Financial Services Regulation," **Business Economics**, Oct. 1998, Vol.33, Issue 4.
6. E.Daly, Herman. **Globalization Versus Internationalization: Some Implications, Global Policy Forum**, New York, 1998.
7. C. Hunt, Isaac. "Emerging Securities Markets in A Global Economy," The Ninth Annual Conference on: "The Role OF Financial Market and Economic Institutions in Investment Promotion," **The Arab Academy of Banking and Financial Services**, Cairo, November 29-December 1, 1999.
8. H.Mittelman, James. " How Does Globalization Really Work?," in James H. Mittelman, Lynne Riennereditors, "Globalization: Critical Reflection", **Lynne Rienner Publishers**, Boulder, London, 1996.
9. Tobin, James. "Financial Globalization: Can National Currencies Survive?" **Annual World Bank Conference Development Economics**, Washington D.C, April, 20-21,1998.
10. Stiglitz, Joseph."Credit Markrts and The Control of Capital ", **Journal of Mony Credit and Banking**. Vol. 17.N°. 2, May 1985.

11. Svethic, Marjan. & Singer, H.W."World Economy: Challenges of Globalization and Regionalization", **Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press**, New York, St. Martin Press , 1996.
12. Mussa, Micheal. "Alternative Exchange Rate Regimes," **The Egyptian Center for Economic Studies**, Distinguished Lecture Series. N°.14.
- 18 Paul, R. Krugman. **La Mondialisation N'est Pas Coupable** Paris: Découverte & Syros, 2000.
13. Hirst, Paul. & Thompson, Grahame. **Globalization in Question: The International Economy and The Possibilities of Governance**, Polity press, 1996, OX.UK.
14. O. Keohane, Robert. & S. Nye, Jr Joseph. " Globalization What's New? What's Not? And So What?", **Foreign Policy**, Issue 118, spring 2000.
15. Levine, Ross. & Zervos, Sara. "Stock Market Development and Log Run Growth", **The World Bank Economic Review**, Vol. 10.N°. 2.
16. WWW. Ecoworld.Mag.Com
- 19 www.qudsway.com/Links/Majallah – Islam/Number86/86-12.htm.
- 20 [www. World-exchange.org/html](http://www.World-exchange.org/html).
- 21 [http:// www. mcsr.net/activities/018.html](http://www.mcsr.net/activities/018.html).
- 22 www.194.165.154.68/ar.
- 23 . [http:// www.nasdaqomx.com](http://www.nasdaqomx.com).